



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

دليل

مسار حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل

مقدمة

تولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل مكانة متميزة للابتكار المالي، وتفرد له حيزاً هاماً ضمن مخططها الاستراتيجي. وفي هذا الإطار، تتابع الهيئة باهتمام مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) وما يترتب عليه من تحولات في منظومة الأسواق المالية الحديثة.

وتواكب الهيئة المغربية لسوق الرساميل تطوير منظومة للتكنولوجيا المالية تتسم بالابتكار والمسؤولية، وتخدم نمو سوق الرساميل المغربي. كما تحرص، في هذا الصدد، على تحقيق التوازن المنشود بين تشجيع الابتكار، وحماية الادخار، والحفاظ على الاستقرار المالي.

ويندرج هذا الدليل ضمن هذه الدينامية، بهدف توجيه حامي مشاريع التكنولوجيا المالية طوال مسطرة تعاملهم مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الجزء 1

مفهوم التكنولوجيا المالية

1. مفهوم التكنولوجيا المالية

وفقاً للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، يُستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية أو «الفينتيك» لوصف باقة متنوعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتكنولوجيات الناشئة القادرة على إحداث تحول جوهري في قطاع الخدمات المالية.

ويركز نهج المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بوجه خاص على:

— أثر هذه التكنولوجيات على أسواق الرساميل؛

— حماية المستثمرين؛

— شفافية الأسواق؛

— تدبير المخاطر التنظيمية والنظامية.

ويمكن أن تغطي مشاريع التكنولوجيا المالية مجالات متعددة متصلة بسوق الرساميل، لاسيما:

— حلول التمويل التعاوني؛

— المنصات الرقمية للاستثمار؛

— منصات التداول والاستشارة الآلية («المستشارون الآليون / robo-advisors»);

— الحلول المعتمدة على سلاسل الكتل (blockchain) أو الترميز المالي (tokenisation);

— حلول التكنولوجيا التنظيمية (RegTech);

— حلول تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي المطبقة في المجال المالي.

وينطبق هذا الدليل أساساً على مشاريع التكنولوجيا المالية التي تكتسي طابعاً ابتكارياً، وتتعلق بأنشطة تدرج ضمن نطاق سوق الرساميل واختصاصات الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

الجزء 2

الهيئة المغربية لسوق
الرساميل:
هيئة تنظيمية ملتزمة
بدعم الابتكار

2. الهيئة المغربية لسوق الرساميل: هيئة تنظيمية ملتزمة بدعم الابتكار

بصفتها السلطة التنظيمية لسوق الرساميل، تسهر الهيئة على:



وقد وضعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، في مخططها الاستراتيجي برسم الفترة الممتدة ما بين 2024-2028، الابتكار التكنولوجي المالي في صلب أولوياتها، باعتباره رافعة أساسية لتطوير سوق الرساميل ونجاحها، فضلاً عن تعزيز الشمول المالي. ويتجلى هذا الطموح بوضوح في الركيزة الاستراتيجية الثانية، المخصصة لمواكبة الرهانات الجديدة للابتكار المالي والاستدامة، والتي تتمثل إحدى رافعاتها الأساسية في تشجيع الابتكار مع ضمان حماية المدخرين.

وعليه، تلتزم الهيئة بشكل فعال بالنهوض بمشاريع التكنولوجيا المالية من خلال العمل على:

- مواكبة حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية على المستوى التنظيمي؛
- تعزيز الحوار والتشاور مع منظومة الابتكار؛
- تحليل الانعكاسات التنظيمية لنماذج الأعمال الجديدة؛
- المساهمة في ملائمة الإطار التنظيمي لمواكبة التطورات التكنولوجية؛
- تشجيع الابتكار في سوق الرساميل مع ضمان التدبير الملائم للمخاطر.

الجزء 3

الجهة المكلفة
بالتكنولوجيا المالية داخل
الهيئة المغربية لسوق
الرساميل

3. الجهة المكلفة بالتكنولوجيا المالية داخل الهيئة المغربية لسوق الرساميل

أحدثت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، منذ سنة 2022، قسماً مخصصاً للابتكار يتولى مواكبة تطوير منظومة التكنولوجيا المالية. ويقوم هذا القسم بمعالجة طلبات حاملي المشاريع المتوصل بها عبر بوابة التكنولوجيا المالية، وإرشادهم في مساعيهم لدى الهيئة، والمشاركة الفاعلة في تظاهرات ومبادرات القطاع بغية تعزيز قنوات التبادل والتنسيق مع الفاعلين في مجال الابتكار.

وفي هذا السياق، تندرج مبادرات الهيئة ضمن مقاربة تشاركية وتكاملية مع الفاعلين الآخرين في السوق. فبحسب طبيعة المشاريع، يمكن للهيئة توجيه حاملي المشاريع نحو السلطات المختصة المعنية، لاسيما بنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وفي المقابل، عندما تتطلب المشاريع مواكبة خاصة (برامج بلورة الأفكار أو تسريع النمو، وما إلى ذلك) أو ربط الاتصال بمستثمرين في رأس المال المخاطر، يمكن لحاملي المشاريع التوجه إلى المركز المغربي للتكنولوجيا المالية (Morocco Fintech Center - MFC)*.

وعلاوة على ذلك، يساهم قسم الابتكار في الأشغال المتعلقة بتأطير أنشطة التكنولوجيا المالية، من خلال مواكبة تحيين وملاءمة الأطر التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالتحولات التي يعرفها سوق الرساميل.

وأخيراً، يعمل القسم على تشجيع اختبار التكنولوجيات الحديثة عبر إنجاز مشاريع تجريبية وإثباتات للمفاهيم (proof of concepts)، مما يتيح التقييم العملي للابتكارات وقياس أثرها الملموس قبل إمكانية إدماجها في منظومة سوق الرساميل.

* انظر الإطار في الصفحة 17.

مسار حاملي مشاريع
التكنولوجيا المالية لدى
الهيئة المغربية لسوق
الرساميل

4. مسار حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل

4.1. بوابة فينتك (التكنولوجيا المالية)

بوابة فينتك (التكنولوجيا المالية) التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل متاحة لجميع حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية العاملين في سوق الرساميل لإيداع طلباتهم.

وتتيح البوابة تقديم صنفين من الطلبات: طلبات الاستفسار وطلبات عقد لقاء. ويمكن أن تتعلق هذه الطلبات بما يلي:

— استشارات ذات طابع تنظیمی؛

— عرض حالات استخدام (use cases) أو مشاريع مبتكرة.

وقد جرى تصميم بوابة التكنولوجيا المالية بشكل مبسط وتفاعلي لتيسير التواصل مع حاملي المشاريع؛ حيث لا تتطلب هذه البوابة سوى الحد الأدنى من المعطيات نظراً لكون الخانات اختيارية وغير إلزامية. ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:



<https://www.ammc.ma/fr/fintech>



يتم التوجه إلى الاستمارة عبر الرابط المخصص لذلك.

المرحلة 1

[illegible]

يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية صاحب الطلب.

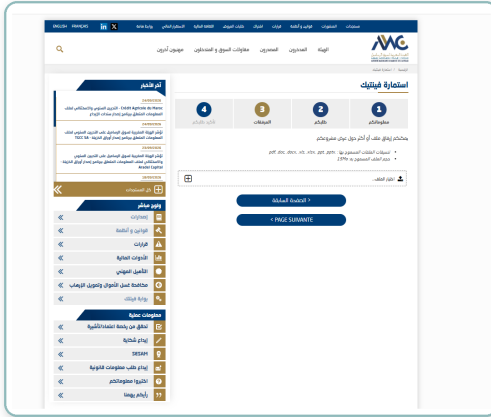
وفور استكمالها، تتيح المرحلة الثانية إدخال تفاصيل الطلب.

المرحلة 2

[illegible]

ثمكّن المرحلة الثالثة من إرفاق وتحميل الوثائق والمستندات الخاصة بالمشروع.

المرحلة 3



وأخيراً، تُخصص المرحلة الأخيرة لتأكيد الطلب وإرساله، وذلك بعد الموافقة على الشروط العامة للاستخدام، التي تتضمن البيان الخاص بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المرحلة 4



تُستخدم المعطيات التي يتم تجميعها عبر بوابة التكنولوجيا المالية للهيئة المغربية لسوق الرساميل حصرياً لأغراض معالجة الطلبات المقدمة من طرف حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية.

وقد حصلت معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي على ترخيص اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) تحت رقم D-PO-660/2022 بتاريخ 26/08/2022.

4.2. الاستشارة التنظيمية لمشاريع التكنولوجيا المالية

يمكن استشارة الهيئة المغربية لسوق الرساميل بشأن المسائل التنظيمية المتعلقة بمشروع تكنولوجيا مالية، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها المشروع لا يزال في طور البلورة أو الهيكل.

ويمكن لحامل المشروع إرسال أسئلته عبر بوابة التكنولوجيا المالية مع تضمينها ما يلي:

- تقديم المشروع المزمع إنجازه؛
- الإشكاليات التنظيمية التي تم تحديدها؛
- الأنشطة المزمع مزاوتها؛
- التساؤلات الرئيسية المطروحة.

ويمكن للهيئة تنظيم جلسات عمل أو اجتماعات مع حامل المشروع لتوضيح الأسئلة المطروحة وتوجيهه بشأن المقتضيات التنظيمية الواجبة التطبيق.

كما يجوز طلب معلومات تكميلية كلما اقتضت ضرورة دراسة المشروع وتحليله ذلك.

4.3. طلب إبداء الرأي بشأن مشروع تكنولوجيا مالية

عند إحالة مشروع تكنولوجيا مالية على الهيئة المغربية لسوق الرساميل لإبداء رأيها بشأنه، تجري الهيئة دراسة أولية للمشروع، ويمكنها تنظيم اجتماع لعرضه مع حامل المشروع، مع تعبئة الخبراء الداخليين بحسب موضوع المشروع.

ولتيسير استيعاب المشروع ومعالجة الطلب، يُوصى حامل المشروع بموافاة الهيئة بما يلي:

- عرض تقديمي للمشروع؛
- وصف نموذج الأعمال (النموذج الاقتصادي)؛
- الأنشطة والخدمات المزمع تقديمها؛
- فئات الزبناء المستهدفين؛
- كيفية عمل الحل المقترح؛
- الشركاء المعنيون؛

- حالة تقدم إنجاز المشروع؛
 - الجدول الزمني التقديري للتنفيذ؛
 - الاتصالات والمبادرات المحتملة مع هيئات وسلطات أخرى.
- كما يمكن لحامل المشروع إرسال استفساراته التنظيمية مسبقاً قبل انعقاد الاجتماع.
- وفي ختام المناقشات والتبادلات، يمكن للهيئة المغربية لسوق الرساميل:
- تقديم الإرشاد فيما يتعلق بالتنظيم؛
 - طلب دراسات وتحليلات تكميلية؛
 - الاستفادة بأن بعض الأنشطة تدرج ضمن إطار تنظيمي خاص؛
 - توجيه حامل المشروع نحو سلطات وهيئات مختصة أخرى عند الاقتضاء.
- وثوَّجَّ المشاريع المتعلقة بالتمويل التعاوني نحو «بوابة التمويل التعاوني» التابعة للهيئة المغربية لسوق الرساميل، والمتاحة عبر الرابط التالي:

<https://www.ammc.ma/ar/crowdfunding>

وتعمل هذه البوابة على تجميع كافة الموارد المخصصة لهذا المجال، ولاسيما: النصوص التشريعية والتنظيمية، والدلائل العملية، والأسئلة الشائعة، وطلبات المعلومات، ومنصات إيداع طلبات الحصول على الاعتماد، علاوة على لائحة شركات التمويل التعاوني المعتمدة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.



المركز المغربي للتكنولوجيا المالية

أحدثت كل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بصفتها هيئات تنظيمية للقطاع المالي، المركز المغربي للتكنولوجيا المالية* (Morocco Fintech Center) بتاريخ 15 يناير 2025، في شكل جمعية لا تهدف إلى تحقيق الربح. ويأتي إحداث هذا المركز استجابة لتزايد المبادرات الداعمة لتطوير شركات التكنولوجيا المالية، وللحاجة المتنامية إلى هيكلية التنسيق بين مختلف الفاعلين في هذه المنظومة وتعزيزه. ويضم المركز في عضويته، إلى جانب السلطات التنظيمية، وزارات وجامعات ومسرعات أعمال، علاوة على مؤسسات عمومية وخاصة أخرى.

ويضطلع المركز بمهمة مواكبة شركات التكنولوجيا المالية وحاملي المشاريع المبتكرة، قصد النهوض بالتكنولوجيات المالية والمساهمة في بروز صناعة وطنية ذات امتداد إقليمي. ولهذه الغاية، ينسق المركز مبادرات أعضائه من خلال احتضان شركات التكنولوجيا المالية، ومواكبتها في إطار برامج لبلورة الأفكار والتسريع وإرساء بنيات تقنية وشمولية وشبكات مشتركة وإنجاز دراسات حول القطاع.

*المركز المغربي للتكنولوجيا المالية (Morocco Fintech Center):

البوابة الإلكترونية: <https://www.mfc.ma/>

العنوان البريدي: فضاء الباتيو (Espace Les Patios)، زاوية شارع النخيل وشارع الدلب، الرباط

البريد الإلكتروني: Contact@mfc.ma

الهاتف: +212 (0) 6662977355



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

دليل مسار حاملي مشاريع التكنولوجيا المالية لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل

شارع النخيل، حي الرياض - الرباط، المغرب
الهاتف: +212 (0) 5 37 68 89 00
الفاكس: +212 (0) 5 37 68 89 46
البريد الإلكتروني: contacts@ammc.ma

 www.ammc.ma |  /ammc |  @ammc_news